

## الفساد يضاعف أعباء السلطات الكويتية في مواجهة تبعات الأزمة المالية والصحية

تورط الشيوخ يفتح باباً آخر لتصفية الحسابات السياسية



أي وباء نحاصر.. كورونا أم الفساد

وإحضار شيخ من الأسرة الحاكمة على خلفية ذكر اسمه في التحقيقات مع النائب في برلمان بنغلاديش المحتجز من قبل السلطات الكويتية على خلفية الاتجار بالبشر.

ووفق صحيفة الرأي المحلية، فإن المذكور هو الشيخ اللواء مازن الجراح ويعمل وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون التعليم والتدريب.

وكانت وسائل الإعلام الكويتية قد نشرت الأسبوع الماضي أن تحقيقات النيابة تطرقت إلى تمرير اللواء الجراح عدة معاملات، إبان عمله وكيل مساعد لشؤون الجنسية والجوازات وشؤون الإقامة قبل نقله لشؤون التعليم والتدريب، مقابل تلقيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة.

وقالت السلطات الكويتية القبض على النائب في البرلمان البنغالي في السابع من يونيو الماضي واعترف بمساعدة مسؤولين كبار له في تجارته غير المشروعة.

وقالت صحف بنغالية إن هناك أبناء عن أن النائب البنغالي المحتجز في الكويت على ذمة قضايا اتجار بالبشر يحمل الجنسية الكويتية.

وصرحت رئيسة وزراء بنغلاديش حسنية واجد بأنها أبلغت برلمان بلادها بوجود إعلان خلو مقعد النائب إذا ثبت حمله لجنسية الكويت، موضحة أن القانون لا يسمح بالجنسية المزدوجة للمشرع البنغالي.

ومن جهتها نفت وزارة الداخلية الخميس ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي بشأن حصول النائب البنغالي المتهم الرئيس في قضية تجارة الإقامات، على الجنسية الكويتية. وقالت الوزارة في بيان صحفي بثته وكالة الأنباء الكويتية "كونا" إن المتهم البنغالي مقيم بالبلاد وفقاً لقانون إقامة الأجانب وأحيل إلى النيابة العامة كمتهم بعدة قضايا.

ونواف البدر وعبدالعزيم المنصور لأداء اليمين القانونية أمامه "لقد تابعنا بأسف مؤلم ما يبث في بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من إساءات بالغة واتهامات بغير دليل لبلدنا العزيز وإظهاره كأنه صار مرتعاً للفساد".

وتابع موجها حديثه للوفد "عليكم مسؤولية كبيرة للتصدي لهذه الحملة الظالمة والادعاءات الباطلة"، ومشدداً على "مضاعفة الجهود والقيام بالمهام بكل تفان ومهنية وشفافية".

كما أكد على "الحزم في تطبيق القانون والمساواة وتعزيز دور الهيئة في محاربة الفساد بكافة أشكاله"، موجهاً بـ "تشجيع وتفعيل وتعاون ومشاركة مؤسسات وهيئات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وتوعية المواطنين بضرورة وأهمية دورهم الإيجابي في ذلك". وأعلن وزير الداخلية الكويتي أنس الصالح مؤخراً حجز 560 شخصاً بينهم 49 مواطناً والتحقيق معهم في 282 قضية منهم فيها 417 شركة.

وفي ظل تحذيرات من أن الفساد تغلغل في مختلف مفاصل الدولة ولم تنج منه الأسرة الحاكمة نفسها، ومن أن للظاهرة صلة بالمصاعب التي تواجهها الكويت في التصدي لجائحة كورونا، فتحت النيابة العامة الكويتية مؤخراً قضية اتجار بالإقامات تورط فيها وأحد من بنغلاديش بالتواطؤ مع موظفين في الدولة، إضافة إلى وجود شبكات تحوم حول أعضاء في البرلمان الكويتي. وتنتص هذه "التجارة" غير المشروعة بما تعانيه الكويت من إفراغ ساحاتها بأعداد هائلة من العمال الوافدين غير الشروريين والذين صعب على السلطات التعامل معهم خلال فترة الإغلاق والحجر الصحي نظراً لكثرة أعدادهم ودخولهم في حالة بطالة إثر توقف المؤسسات التي يعملون فيها عن العمل كلياً أو جزئياً. وأمر النائب العام الكويتي المستشار ضرار العسوس في الخميس بضغط

تواتر تفجر قضايا الفساد على شكل متوالية في الكويت يزيد من حرج السلطات في البلد الذي يغالب بصعوبة تبعات جائحة كورونا وإنهيار أسعار النفط. ويزداد الأمر حساسية عندما تذكر أسماء أعضاء من الأسرة الحاكمة في تلك القضايا ما يحول ملف الفساد وجهود محاربهته إلى وقود إضافي للصراع السياسي وتصفية الحسابات التي لا تكاد تهدأ.

الكويت - انطوى قرار النيابة العامة في الكويت بحجز أحد شيوخ الأسرة الحاكمة على ذمة قضية فساد، على قدر كبير من الحرج للسلطات في فترة بالغة الحساسية تتميز بأزمة مالية ناتجة عن تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا، ما يدفع بمعضلة الفساد مجدداً إلى واجهة الأحداث ويبرز بها في قلب الصراع السياسي الذي لا يهدأ والذي يبحث الخاضعون فيه باستمرار عن فرص للاقتضاض على خصومهم والإيقاع بهم.

وفتح القضاء الكويتي قضية ما يعرف إعلامياً بـ "الصندوق الماليزي" المتهم فيها نجل رئيس الوزراء الكويتي السابق الشيخ جابر المبارك الصباح، وشريكه رجل الأعمال حمد الوزان، فيما لم تنته التحقيقات من قضية أخرى تتعلق بنجارة الإقامات وتنتشر مع قضية "الصندوق الماليزي" في أن شيخاً آخر، متهم فيها هو الشيخ مازن الجراح الصباح والوكيل بوزارة الداخلية.

وأصدرت النيابة العامة في الكويت الخميس أمراً بحجز كل من الشيخ صباح جابر المبارك الصباح، وشريكه رجل الأعمال حمد الوزان، حتى يوم الأحد، لاستكمال التحقيق معهما في القضية المشار إليها.

وقالت مصادر قانونية مطلعة طلبت عدم نشر اسمائها إن التحقيق مع المتهمين بدأ صباح الخميس، عقب إلقاء القبض عليهما فجر اليوم ذاته، ووجهت إليهما تهمة بينها غسل أموال، واستغلال نفوذ، واعتداء على المال العام عبر تأسيس مجموعة شركات في جزر القمر. وسبق أن قدمت بلاغات إلى وحدة التحريات المالية، خلال الأعوام الثلاثة السابقة ضد نجل رئيس الوزراء السابق لتضخم ثروته بمبالغ تتجاوز المليار دولار. وأضافت المصادر لوكالة الأناضول أن النيابة تسلمت الأربعاء ردوداً وتقارير وتحريات رجال المباحث ووحدة التحريات في البنك المركزي، التي سبق أن طلبتها في القضية.

وكانت النيابة العامة أصدرت في يونيو الماضي أمراً بتجميد أموال المتهم الرئيسي الشيخ صباح جابر المبارك الصباح وشريكه حمد الوزان، وأموال أبنائهما القصر وزوجة كل منهما، مع منعهما من السفر. وجاء هذا الأمر عقب تحقيقات في ضلوع أبناء مسؤولين حكوميين ورجال أعمال في قضية غسل أموال الصندوق السيادي الماليزي لصالح كل من رجل الأعمال الصيني الماليزي جو لو

## قطر ترفع نسبة توطين الوظائف.. حقيقة أم دعاية؟

الدوحة - تم الكشف في قطر عن قرار حكومي بتحقيق قفزة هائلة في ما يصلح عليه بتوطين الوظائف والذي يعني زيادة عدد المواطنين العاملين في المؤسسات قياساً بعدد الوافدين.

لكن الأرقام المقدمة بشأن القرار المذكور بدت للمختصين في الشؤون الاقتصادية مبالغاً فيها إلى حد كبير ما جعل هؤلاء يقللون من أهمية القرار ومن إمكانات تطبيقه بالفعل، متوقعين أن الهدف من الإعلان عنه في هذا التوقيت دعائي وعلى ارتباط بالصعوبات الاستثنائية التي تواجهها قطر في التصدي لجائحة كورونا، وهي صعوبات مرتبطة بالعدد المهول للوافدين الذين تم استقدامهم على عجل للعمل في ورشات بناء منشآت كاس العالم 2022، لكن تكديسهم في معسكرات إقامة تفتقر للمرافق الضرورية ضاعف من خطر الوباء عليهم، وأيضاً من خطر انتشاره عبرهم.

وأفادت وكالة الأنباء القطرية بأن مجلس الوزراء وافق على مسودة قرار يستهدف زيادة نسبة المواطنين العاملين في الشركات المملوكة للدولة أو التي تكون الدولة مستثمراً فيها إلى 60 في المئة. وأضافت أن مسودة القرار تشمل

ضالة الوزن السياسي والدبلوماسي للدوحة تجعلها كثيرة الاعتماد على مقدراتها المالية في محاولتها البحث عن دور

## الحوثيون يمعنون في التصعيد باستهداف الملاحة الدولية

وأوضح أنه جرى تدمير الزورقين على بعد ستة كيلومترات جنوبي ميناء الصليف على الساحل الغربي اليمني في الساعات الأولى من صباح الخميس. وسبق للحالفة أن اتهم الحوثيين بمحاولة شن هجمات على السفن قبالة السواحل اليمنية بزوارق غير ماهرة محملة بمواد متفجرة.

وفي مظهر آخر للتصعيد الحوثي اطلق المتمردون صاروخاً بالمليشيا صوب مدينة مارب شرقي اليمن. وقال التحالف العربي إن الصاروخ سقط على حي سكني بالمدينة.

وأضاف على لسان الناطق باسمه تركي المالكي أن استمرار المليشيا الحوثية بانتهاك القانون الدولي الإنساني بإطلاق الصواريخ الباليستية على التجمعات السكانية "تصعيد متعمد ضد المدنيين الأبرياء والذي يأتي في سياق نهج المليشيا الحوثية الإرهابية باستهداف المدنيين والأعيان المدنية بالداخل اليمني ودول جوار اليمن".

وكان الحوثيون قد أكدوا عدم رغبتهم في تهدئة الصراع باليمن وإفساح المجال للجهود الإنسانية لتخفيف وقع جائحة كورونا على السكان، وذلك عندما رفض وهدم الموجود في العاصمة العمانية مسقط لقاء المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث أثناء زيارته سلطنة عمان في إطار جولة إقليمية قام بها بهدف الترتيب لوقف شامل لإطلاق النار بهدف إفساح المجال لإعادة إطلاق محادثات السلام بين المتمردين والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.



حالة من الغياب التام عن واقع البلاد

## التحذير من عرض الخدمات للبيع في الكويت

وقال المصدر إن على الذين لا يرغبون في استمرار العمالة المنزلية لديهم، إما إعادتهم لبلدانهم وإما تحويل إقاماتهم دون مقابل. ومن جهة أخرى، أكد مصدر مطلع أن هناك شكوى من جمعيات حقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة ضد الكويت، وقد تم إبلاغ وزارة الخارجية الكويتية بها، وذلك بناء على تحقيق قامت به قناة بي.بي.سي داخل الكويت عن موضوع بيع الخدم. وأضاف المصدر أن "الدنيا قوانين تجرم بيع الخدم، وبالتالي يجب أن يقف هذا الأمر فوراً".

وتقلت صحيفة القبس المحلية على موقعها الإلكتروني الخميس عن مصدر مطلع قوله إن المحامي العام المستشار محمد الدعيج طالب الداخلية بضغط وإحضار المواطنين الذين يمتثلون كرامة الخدم وإيقاف ما كان يحدث سابقاً من إعلانات بيعهم، وهو الذي يعتبر نوعاً من أنواع الاتجار بالبشر. وأضاف المصدر قائلاً "لكن الذين يستقدمون العمالة ومن ثم يعرضونها للبيع لعدم رغبتهم باستمرار عمل المستقدمين في منازلهم، فإن ذلك يعتبر مجزماً بدءاً من اليوم".

الكويت - شددت النيابة العامة في الكويت على منع الإساءة للعمالة المنزلية وأصدرت تعليماتها لوزارة الداخلية بضغط وإحضار أي مواطن يقوم بعرض خادمته للبيع كـ "سلعة". وجاء التحذير في خضم الضجة النائرة حول وجود "سوق راجحة" لبيع الخدمات في الكويت كشف عنها تحقيق تلفزيوني عرضت خلاله وثائق صوتية ومصورة تظهر عقد صفقات وإتمامها بنوع من السهولة والأريحية، إضافة إلى شهادات خادمتها قلن إنهن تعرضن للبيع في الكويت.